الباب الثانى

العلاقات - النشأة والتاريخ

بداية العلاقات تاريخياً

العلاقات التركية الأمريكية بدأت أيام أتاتورك بهدف التقرب إلى الغرب وتوترت بعد رفض العدالة والتنمية مرور القوات الأمريكية إلى العراق عبر أراضيها وشهدت توترات حادة بعد أن ألمح رئيس تركيا رجب طيب أردوغان أن الولايات المتحدة الأمريكية وراء الانقلاب العسكري الأخير على حكمه للبلاد، كما دعا الولايات المتحدة إلى تسليم فتح الله جولن، الذي يحمله مسئولية محاولة الانقلاب وقال أردوغان أمام آلاف من أنصاره: على الولايات المتحدة أن تسلم هذا الشخص، في إشارة إلى جولن، الذي يقيم في بنسلفانيا ونفى أي ضلوع له في محاولة الانقلاب وأضاف: ثمة لعبة مع الجيش، وهذا الأمر مرتبط بقوات خارجية، مذكراً بأنه سبق أن طالب مراراً نظيره الأمريكي باراك أوباما بتسليم جولن وتابع: هنا أطالب أمريكا، أطالب الرئيس (أوباما)سيدي الرئيس، أقول لك، قم بطرد هذا الشخص أو سلمنا إياه، من دون أن يلفظ اسم جولن وأعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أن بلاده ستساعد أنقرة في التحقيق في محاولة الانقلاب، داعياً السلطات التركية إلى تقديم أدلة ضد المعارض فتح الله جولن.

بدأ الإطار الهيكلي للعلاقات الأمريكية التركية عندما انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢م، فقد أدى التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العسكري فضلًا عن التحالفات التي

أعقبت الحرب الباردة إلى قيام علاقة عسكرية بين الدولتين، وقد عمل الحلف بشكل وثيق على مواجهة الاتحاد السوفييتي السابق الذي كان واحداً من التحديات المشتركة، حيث شكلت الشيوعية السوفيتية تهديداً مشتركًا بالنسبة للولايات المتحدة وتركيا على حد سواء، وقد لعبت الأخيرة دوراً مهماً، حيث كانت تركيا هي مرتكز إستراتيجية الاحتواء الغربية ضد الاتحاد السوفييتي خلال عقود الحرب الباردة وعلى الرغم من هذه العلاقة حدثت بعض الأزمات الدبلوماسية بين الدولتين كأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢م، وأزمة قبرص عام ١٩٦٤م، والتدخل التركي العسكري في قبرص عام ١٩٧٤م إلا أن هذه الأزمات لم تؤثر على طبيعة العلاقات الاستراتيجية بينهما، وذلك يعود لأهمية كل منهما تجاه الآخر في مرحلة الحرب الباردة والتوتر وعدم الثقة بين الدولتين أخذت في التنامي وبدأت مؤشراتها مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم قبل شهور قليلة من العدوان على العراق وإثارة الشكوك الأمريكية تجاه تركيا بوصفها حليفاً إستراتيجيا يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات.

العلاقات الأمريكية التركية في ظل الربيع العربي

توتر العلاقات التركية الإسرائيلية، إثر مقتل ناشطين أتراك في أسطول الحرية الذي كان متوجهاً لنصرة غزة ودعمها في حصارها ضد إسرائيل عام ٢٠١٠، إضافة إلى اصرار إسرائيل على عدم الاعتذار والتعويض لذوي الضحايا، كانت لهما سلبيات على العلاقة بين البلدين، لكن في

الوقت عينه أعطت لتركيا إضافة إلى الخطاب الاستفزازي الذي توجه به أردوغان إلى شيمون بيريز في مؤتمر دافوس شحنة ايجابية لعلاقاتها العربية، حيث ثمنت الشعوب العربية، والفلسطينيون بالذات هذا الموقف الاسلامي التركي، وعدّت أردوغان مدافعاً عن حق الشعب الفلسطيني مع العلم أنه لم يقطع العلاقات التجارية والعسكرية مع إسرائيل وكانت سياسة اللا مشاكل آخذة في التوسع في المحيط العربي الاسلامي إلى أن اندلعت انتفاضات الربيع العربي في كل من تونس ومصر وفي هذا الإطار رأت اتجاهات عريضة في بعض الأدبيات التركية أن الربيع العربي من شأنه أن يسهم في تعزيز قدرة تركيا على وضع استراتيجية عثمانية جديدة موضع التطبيق، بحيث تتكامل تركيا بصورة أكبر وأعمق مع الدول العربية التي خضعت لسيطرة ونفوذ الإمبراطورية العثمانية فركز الاتراك على دعم حركة الإخوان المسلمين وبقية التيارات الإسلامية التي نشطت على الساحة السياسية بعد الثورات العربية، عبر تشجيعهم على العمل السياسي وفق منهج يتسم نسبياً بالبراجماتية، من خلال الاستفادة من الاستشارات واللقاءات السياسية التي عقدتها تركيا مع الكثير من هذه التيارات.

استثمرت تركيا الربيع العربي لتوثيق علاقاتها الدولية: وذلك بمحاولة إعادة تأكيد محورية دورها لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من خلال إعادة توظيف هذا الدور في خدمة الاستقرار

الإقليمي في المرحلة الجديدة، مستغلة في ذلك نفوذها السياسي وقوتها الناعمة وتشعب علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة وفي هذا الإطار تجلى تزايد التقارب التركي الأمريكي في ضوء التنسيق المشترك حيال التعامل مع الملف السوري، وإزاء طرق استيعاب التيارات الإسلامية التي تصاعد حضورها في المشهد السياسي العربي بدا جلياً خفوت الموقف التركي حيال الوضع في كل من البحرين واليمن، حيث ارتبطت التوجهات التركية بالحرص على العلاقات السياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي، والدعوة إلى الحل السلمي ترافقت مع رفض التدخلات الخارجية، خصوصاً الإيرانية منها، لما لها من تأثير وتداعيات على دورها الذي يخفي وراءه طموح تزعم الاسلام السني في المنطقة.

بدأت العلاقات الأمريكية التركية تأخذ طابع التحالف فى عهد الرئيس الأمريكى ترومان عام ١٩٤٧ إذ أصبحت تركيا بمثابة الحصان الأسود للغرب منذ انضمامها إلى حلف الناتو عام ١٩٥٢، باعتبارها دولة مواجهة متقدمة لصد الاتحاد السوفيتى أثناء الحرب الباردة وتنبع أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة من موقعها الجيواستراتيجى، حيث تطل على مناطق حيوية، كالشرق الأوسط والقوقاز، ووسط آسيا، والبلقان، مما أكسبها دوراً مهماً، وقد تراجع هذا الدور بانتفاء سياسة سد المنافذ بعد الحرب الباردة، وان كان قد تركز دورها بعد ذلك فى سياسة احتواء العراق وإيران، وتدعيم عملية السلام من خلال توثيق علاقاتها

باسرائيل، وكذلك فى مواجهة طموحات إيران وبرنامجها النووى، وتأمين وصول النفط من جنوب القوقاز إلى الأسواق العالمية لكن بعد أحداث سبتمبر عام٢٠٠١، توطدت علاقة التحالف الاستراتيجى بين البلدين، بعد مشاركة تركيا فى التحالف الدولى لمحاربة الارهاب .

فمن المعلوم أن العلاقات التركية الأمريكية ذات خصوصية متميزة، بما يفرض على تركيا أن تحسم خياراتها بشأن تقاربها مع روسيا، فإذا كان صحيحاً أن وقوف تركيا إلى جانب روسيا قد يعزز فرصها في أن تصبح مضخة لتدفقات النفط القادمة من منابع احتياطيات النفط والغاز الكبرى في العالم في آسيا الوسطى وبحر قزوين وكازاخستان، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن تقاربها يؤدي إلى تعاظم النفوذ الروسي ومعه الإيراني في المنطقة،وهو ما يتعارض بدوره مع مواقف الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة حيث يؤدي هذا التقارب إلى تراجع النفوذ الأمريكي وهو ما سيشكل خسارة إستراتيجية نوعية لها، بما قد يدفعها إلى استخدام بعض الأسلحة ضد تركيا كتحريك قضية الأكراد لتقويض استقرار تركيا أو إثارة قضية أرمينية بتبني مزاعم الأرمن، وأيضاً دعم الموقف اليوناني إزاء استقلال قبرص، فضلًا عن الورقة الكبرى وهي نسف طموحات تركيا وعرقلة دخولها إلى الاتحاد الأوروبي.

العلاقات الأميركية التركية في خضم التغييرات الإقليمية

اكتسبت تركيا عام ١٩٢٢ بعد تحولها إلى دولة قومية علمانية حديثة مع كمال أتاتورك أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الغرب وبالرغم من هشاشة ديمقراطيتها حافظت على روابط أمنية شاملة وحساسة مع الولايات المتحدة على امتداد أعوام الحرب الباردة واليوم تراهن على حاجة الغرب إليها، ولا سيما أنها تؤدي دوراً محورياً كقوة اقليمية في المنطقة كيف تحولت علاقتها مع الغرب منذ نهاية الحرب الباردة؟ هل فعلاً يراهن الغرب اليوم عليها، وما مضمون هذا الرهان؟ وما العوائق التي تعترضه؟.

لتركيا أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي وهو ما استدعى التعاون مع أنقرة لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية، خاصة أن الشراكة الأمنية مع تركيا تمثل أحد أهم مرتكزات هذه السياسة في منطقة الشرق الأوسط ولطالما اعتقد الأمريكيون أنّ نظاماً ديمقراطياً تركياً غربي الطراز، يمكنه أن يربط تركيا فعلياً بالغرب عبر ما هو أكثر من مجرد عضوية في الناتو، ولا سيما بعد انخراطها في عملية التحديث وابدائها رغبة في الخضوع لشروط الاتحاد الأوروبي من حيث الممارسة القانونية والدستورية الداخلية، التي تتناسب مع المعايير الغربية، إذ بالامكان عندها الوثوق بأنّ تركيا ستكون قادرة على أن تمثل درعاً تحمي أوروبا والغرب عموماً من الشرق الأوسط المضطرب.

ومنذ ان انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي الناتو عام ١٩٥٢ ترسخت العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية التركية شهدت تلك العلاقات الثنائية فترات من الفتور والقطيعة، ومراحل أخرى من التقارب والتكامل في مسائل عدة من قضايا المنطقة، فتلاقت المصالح، وتكاملت الأدوار أحياناً في مواجهة تحديات مختلفة على مدار العقود السابقة .

حقبة ما قبل العدالة والتنمية : حين دخلت القوات التركية إلى قبرص عام ١٩٧٤، وكان ذلك التدخل ردًا على دعم المجلس العسكري اليوناني للانقلاب على نظام الحكم في قبرص، وقد انتهت العملية العسكرية بانتصار الجيش التركي، وتم إعلان استقلال جهمورية شمال قبرص التركية وقتها فرض الرئيس الأمريكي ليندون جونسون حظراً على تزويد تركيا بأي من الأسلحة الأمريكية، وأبرق برسالة شديدة اللهجة لرئيس الجمهورية التركية آنذاك عصمت إنونو مهدداً ومحذراً بأن تركيا إن استمرت فى سياستها العدائية واستخدامها القوة ضد قبرص، فإن الولايات المتحدة ستتخلى عن تركيا كحليف إستراتيجي في المنطقة.

تلى تلك المرحلة فترة من الجمود في العلاقات استمرت ما يقارب ٧ سنوات، إلى أن جاء الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٠، إذ عمد جنرالات وعسكر الانقلاب التركي حينها إلى سياسية الوفاق والمصالح المشتركة، وحدث تقارب استراتيجي مع الولايات المتحدة. وما كان من الولايات

المتحدة والتي كانت في تلك الفترة مترقبة ومتوجسة من عواقب الثورة الإيرانية إلا أن فتحت أبوابها، وأشرعتها في وجه جنرالات وعسكر الجيش التركي، وكان ذلك بمثابة إشارة واضحة أن الولايات المتحدة لا تريد تركيا ذات السيادة، صاحبة زمام المبادرة، المتمردة على الهيمنة الأمريكية.

إبان حكم الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار ٢٠٠٣ وضعت الولايات المتحدة الأمريكية خططها لغزو العراق وجندت التحالف الدولي بقيادتها، وكانت تركيا إحدى أهم تلك الدول التي كان من المفترض أن تشارك بقوة في عمليات التحالف، بيد أن البرلمان التركي رفض المشاركة لعدم تحقيق الأغلبية، وذلك بفارق ٣ أصوات فقط. إلا أن أنقرة في النهاية فتحت قاعدة إنجيرليك الجوية لقوات التحالف الدولي المشاركة في الحرب العراقية، وذلك بهدف حماية أهداف قوات التحالف في المنطقة من هجمات محتملة لأي تصعيد عسكري عراقي.

عقب سقوط بغداد واحتلال العراق، اجتمع البرلمان الكردي وأعلن استقلال كردستان العراق، وبعث وزير الخارجية الأمريكي وقتئذ كولن باول بخطاب تهنئة وصف فيه الأكراد بحليف أمريكا، ما أثار حفيظة رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد وهدد بالتدخل العسكري في حال قيام دولة كردية مستقلة، ما دفع برزاني، رئيس إقليم كردستان العراق

حينها لأن يصرح بأن شمال العراق سيكون مقبرة الجيش التركي إن تدخل عسكرياً في العراق.

في ظل حكومة العدالة والتنمية

قديما قال أحد الأتاتوركيين يحُد تركيا من ثلاث جهات، ثلاثة بحار، ويحدها الأعداء من أربعة جهات وكانت تلك هي العقلية السياسية التي سيطرت على صانع القرار التركي وقولبت تركيا وحجمت دورها إبان حقبة الحرب الباردة، وتصدر المنهج القطبان المتصارعان، ولعب كلاهما بورقة أقليات المنطقة لتفتيت وحدتها وتدمير أحلام عودة الخلافة العثمانية وكان بطل هذه القصة دائماً الأقليات العرقية وأهمها الأكراد.

نجح حزب العدالة والتنمية منذ توليه مقاليد الحكم عام ٢٠٠٢ بإدارة ملف العلاقات الخارجية بسياسة منظره داوود أغلو التي اعتمدت على منهج صفر مشاكل مع دول الجوار وعبارته الشهيرة أن جميع دول العالم إما أنها صديق حالي لنا أو صديق محتمل، ونجح العدالة والتنمية أيضاً نجاحاً باهراً بإدارة ملف العلاقات التركية الأمريكية إلى أن توطدت العلاقات بين البلدين كحليفين إستراتيجيين. تباينت وجهات نظرهم في عديد من القضايا إلا أن ذلك التباين لم يصل حد القطيعة أو الخلاف السياسي الحاد.

وهنا تعاظم دور حزب الاتحاد الديمقراطي PYD وذراعة العسكري وحدات حماية الشعب الكردي YPG إذ أسخى عليهم الشرق والغرب، ومدهم بشتى أنواع الأسلحة لمواجهة قوى الإرهاب العظمى داعش التي عجز العالم عن صدها!! ومؤخراً، تجاوزت الأحزاب الكردية مرحلة مواجهة داعش وظهر ما وراء الأكمة من مخططات قديمة حديثة تسعى إلى استغلال الأكراد لزعزعة أمن تركيا ومحاولة تفتيت جنوبها والاستقلال عنها، حيث أشار أردوغان إلى أن روسيا تتحرك بالتنسيق مع النظام السوري وعناصر حزب الاتحاد الديمقراطي PYD لإكسابهم مزيداً من المساحات في الشمال السوري لتمكينهم من تشكيل حزام كردي في تلك المناطق، من أجل تهديد أمن وسلامة تركيا، وهو ما اعتبرته أنقرة خطاً أحمراً لا يمكن بحال أن تتنازل عنه ولا أن تسمح بتخطيه.

عقب التفجير الأخير في أنقرة في ١٧ فبراير الذي راح ضحيته ٢٨ شخصاً بين عسكري ومدني، أعلنت جماعة صقور حرية كردستان الكردية المنشقة مسئوليتها عن العمل فتوعد أردوغان برد قاس إزاء هذا العمل الذي استهدف قلب العاصمة التركية في سابقة هي الأولى في تاريخ الجمهورية التركية، إذ تعد المنطقة التي حدثت فيها العملية منطقة عسكرية وحكومية يصعب اختراقها وكعادته اتصل الرئيس الأمريكي باراك أوباما هاتفياً بنظيره التركي طيب أردوغان معزياً، ومواسياً،

ومعرباً عن تضامنه مع أهالي الضحايا والحكومة التركية، استمرت المكالمة ٨٠ دقيقة بين الرئيسين، وانتهت بالاتفاق على أن يصدر بيان مشترك بين الحكومتين، إلا أن البيان التركي صدر قبل بيان البيت الأبيض بأربع ساعات، وكان مختلفاً عن النسخة الأمريكية في عدة نقاط مهمة، فمثلاً البيان الأمريكي لم يتعرض بأي نقد لممارسات وحدات حماية الشعب الكردي، بل أعرب فقط عن قلقه من تقدم قوات الأسد، بينما انتقد البيان التركي ممارسات وحدات الحماية بشدة لم يتطرق البيان الأمريكي لحق تركيا في الدفاع عن نفسها، وحقها في حماية أمنها القومي، بينما أكد البيان التركي على كامل الحق لتركيا في الدفاع عن أمنها واتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهة أي تهديدات محتملة كما أن البيان الأمريكي في النهاية قد دعا تركيا لوضع حد لقصفها لمواقع الأكراد في الداخل السوري، وهو ما أثار حفيظة الدبلوماسية التركية والإعلام التركي المقرب من الحكومة، وبدأت حوارات المثقفين تأخذ منحى التشكيك في صدق الحليف الأمريكي بل والتخوف من توريطه لتركيا وتخليه عنها، مما دفع بعض نواب العدالة والتنمية للقول إن الغرب وأمريكا لن يستيقظا إلا والقوات التركية في وسط حلب، وحينها سيعلمون أن تركيا لن تفرط في أمنها ولن تسمح بتخطي خطوطها الحمراء إذ أن أمن تركيا القومي ليس مجالاً للتهاون والتلاعب.

فهل ستتخطى العلاقات التركية الأمريكية هذه المرحلة الحرجة وتعود للغة المصالح والتفاهمات، وتستطيع أنقرة اقناع الحليف الأمريكي بحيوية دورها وأهميته، وخطورة المنهج الذي تتبعه الآن؟ أم هل ستستمر الإدارة الأمريكية في مخطط إشغال تركيا وتحجيم دورها في المنطقة بزرع خنجر في خاصرتها الجنوبية الشرقية والهائها بقضاياها الداخلية؟ هل ستسمح تركيا لقنديل أو كردستان أخرى في سوريا أم ستخرج عن استخدام قوتها الناعمة وتدخل غمار معركة عسكرية قد يراها البعض مستحيلة عملياً ويراها الآخرون حتمية لا مفر منها؟.

انعدام ثقة

على الرغم من أنّ بيان السفارة الأمريكية في أنقرة كان قد أشار الى عملية تقييم فى حادثة التأشيرات التى منعتها أمريكا، وهو ما يعني انّ الاجراء ربما يكون مؤقتاً على الأرجح، الا انّ التطورات المتسارعة المتعلقة بالأزمة قد تدفع باتجاه فقدان السيطرة عليها من الطرفين، خاصة بعد ان أصدر المدعي العام التركي مذكرة جديدة يدعو فيها موظّفاً ثانياً في القنصلية الأمريكية للحضور إلى المحكمة للادلاء بشهادته، وذلك بعد تقارير صحفية اشارت إلى أنه قد صدرت مذكرة اعتقال بحق الموظف الثاني الذي يتحصّن داخل القنصلية.

وتشعر أنقرة بخيبة أمل كبيرة من الجانب الأمريكي نتيجة السلوك السلبي المتكرر خلال السنوات الماضية، وهو الأمر الذي أفضى إلى انعدام الثقة بين البلدين وأدى إلى تراكم عدد كبير من ملفات الخلاف بين الجانبين، التي تصل إلى حد التناقض في كثير من الأحيان على الرغم من كونهما عضوين في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ولا يزال الشارع التركي يربط بشدّة بين محاولة الانقلاب العسكرية العام الماضي وبين رفض واشنطن تسليم المتّهم الأول بتدبير الانقلاب فتح الله جولن المقيم في ولاية بنسلفانيا ولا يقتصر الموقف الأمريكي على رفض تسليم جولن، اذ لم تقم السلطات الأمريكية باستدعائه للتحقيق أو فرض الاقامة الجبرية عليه، رغم انّ السلطات التركية تقول إنّها قدّمت الأدلة والوثائق القانونية التي تتيح للقضاء الأمريكي التحرك وذلك بموجب الاتفاقية الموقعة بين البلدين سابقاً.

وكان الرئيس التركي قد قال مؤخرا موجّها كلامه للجانب الأميركي «يقولون لنا أعطونا القس نحن نقول لديكم داعية جولن هناك، أعطونا إيّاه وسنحاكم برانسون ونعيده إليكم وقد فسّر هذا الكلام على أنّه مقترح للتبادل، حيث كانت السلطات التركية قد أوقفت القس الأمريكي أندرو برانسون في أكتوبر ٢٠١٦ ووجهت له تهماً تتعلّق بتنظيم جولن ودأب الجانب التركي على اطلاق مثل هذه التصريحات للإشارة إلى المعايير المزدوجة في التعامل، حيث تتذرّع بعض البلدان بوجود قانون او قضاء

يمنع تلبية المطلب التركي، لكنّها لا تقبل في الوقت نفسه أن يقال لها نفس الشيء عندما تطلب الأمر نفسه من الجانب التركي.

العلاقات الأمريكية التركية على المحك

منذ نهاية الحرب الباردة راجت أطروحات عديدة بشأن تراجع الأهمية الإستراتيجية لتركيا، خاصة من المنظور الغربي، وذلك عطفًا على انتهاء التهديد الشيوعي وعدم الحاجة لسياسة سد المنافذ التي وفرت لها دورًا مهما طيلة الحرب الباردة غير أن التاريخ أثبت لاحقًا عدم صحة هذه الأطروحات، فعلى سبيل المثال كانت هناك فرص اقتصادية جديدة، وأهداف مشتركة لتركيا في قطاع الطاقة، خاصة في منطقة آسيا الوسطى، تلك التي خضعت لسيادة الاتحاد السوفييتي، إلا أن تركيا لم تستغل هذه الفرص، برغم أنها خلال عقد التسعينيات من القرن المنقضي قد مرت بأزمات اقتصادية وسياسية، فقد استمرت في تعاونها مع حلفائها في حلف شمال الأطلسي، وبعد عام ٢٠٠٠م بدأت تركيا تتعافى من مشكلاتها السياسية والاقتصادية وبدأت في تحديد مصالحها وفقًا لرؤيتها ويمكن القول أن متغيراً أساسا ساهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في مرحلة ما بعد سبتمبر ٢٠٠١ م، استئثار أول حزب ذو مرجعية إسلامية بالحكم في تركيا ، فقد تمكن حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان من الحصول على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية التركية في الثالث من أكتوبر عام

٢٠٠٢م، مما أعطاه اليد العليا في تشكيل الحكومة التركية وذلك لأول مرة منذ قيام تركيا المعاصرة عام ١٩٢٣م وهنا يمكن رصد ثلاثة ملامح أساسية مثلت تحولًا مهماً في نظرة تركيا لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حسبما رآها قادة حزب العدالة والتنمية أولها، عدم إعطائها صك على بياض في توظيف تركيا لخدمة مصالحها وسياساتها في الشرق الأوسط على غرار ما كان عليه الحال إبان عقد التسعينيات من القرن المنقضي ثانيها، إعادة التفكير في البيئة العربية بعيداً عن منظور العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية، مما يعني التحلل نسبياً من ضغوط الأخيرة من أجل تقوية العلاقات مع الدول العربية وثالثها الدفع فى اتجاه تحميلها جزءاً من أعباء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

العلاقات الأمريكية-التركية من سيء إلى أسوأ

رأت صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية، أن الخلاف الدبلوماسي القائم حالياً بين الولايات المتحدة وتركيا، بعد وقف منح التأشيرات لغير المهاجرين في تركيا إلى جانب تقييمها لالتزام الحكومة التركية بتأمين البعثة الدبلوماسية الأمريكية، يؤكد استمرار تدهور علاقات أنقرة مع حلفائها الغربيين منذ حملة الاعتقالات التي شنتها أنقرة في أعقاب محاولة الانقلاب ضد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في العام الماضي.

وذكرت الصحيفة في، تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني أن تضرر الاقتصاد التركي بقرار واشنطن بوقف التأشيرات، كشف حجم المخاطر التي تشكلها سياسة العداء التي ينتهجها أردوغان ضد الغرب، على اقتصاد البلاد وأن المستثمرين تضرروا بشدة جراء هذا الخلاف الدبلوماسي ، حيث تراجعت الليرة التركية بنسبة ٢% أمام الدولار بينما هبطت مؤشرات البورصة التركية بنسبة ٣% وتحمّل الإدارة التركية السفير الأمريكي لديها جون باس مسؤولية أزمة التأشيرات التي اندلعت مؤخراً بين أنقرة وواشنطن وتضمنت التعليق المتبادل لتأشيرات الدخول بين البلدين وفي معرض تعليقه على الأزمة وصف أردوغان السفير الأمريكي بالأرعن مبيناً أن مسؤولية الأزمة الأخيرة تقع على عاتقه. الأمر الذي دفع المحللين ووكالات الأنباء التركية إلى التوصل لنتيجة مفادها أن العلاقات التركية – الأمريكية كانت الأسوأ في تاريخها خلال فترة السفير باس وذكرت وكالة الأناضول للأنباء، أن السفير الأمريكي لم يكف طوال فترة مهامه البالغة ٣ أعوام، عن التدخل في الشأن الداخلي التركي السياسي أو القضائي، فضلاً عن شئون أخرى كالأمن وحرية الصحافة وما شابه ذلك.

وبحسب رواية الصحف المقربة من مصادر القرار التركية، فإن أزمة التأشيرات افتعلها السفير باس للتغطية على بعض أعماله غير القانونية في تركيا خلال فترة مهامه، أبرزها التواصل مع مسئولين وشخصيات

متورطة فى محاولة الانقلاب القضائي في ١٧-٢٥ ديسمبر ٢٠١٣، ومحاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو ٢٠١٦، فضلاً عن إدلائه بتصريحات تسببت دوماً فى ردود أفعال غاضبة لدى الرأي العام التركي.

ورغم أن السفير الأمريكي معروف بتصريحاته وردود أفعاله السريعة ، إلا أنه لم يعلق على محاولة الانقلاب الفاشلة الأخيرة إلا بعد مرور ثلاثة أيام على وقوعها، الأمر الذي اعتبره الأتراك نقطة سوداء أخرى وحساسة في سجل السفير باس إضافة إلى أنه اتضح للسياسيين الأتراك فيما بعد، أن باس لم يقدم معلومات كافية وكما ينبغي لسياسيي بلاده حول خطورة منظمة جولن التي تتهمها أنقرة بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة وفيما يخص مسألة تسليح تنظيم ب ي د في سوريا، فقد نفى السفير الأمريكي مراراً تزويد بلاده لتنظيمات ب ي د / بي كي كي بالسلاح، لكن الشواهد أثبتت العكس حيث أعلن وزير الدفاع التركي نور الدين جانيكلي أن واشنطن قدمت معدات وأسلحة إلى تنظيم ي ب ك ، من شأنها تجهيز جيش قوامه بين ٤٠ و٥٠ ألف فرد، بحسب وكالة الأناضول.

أما بخصوص حرية التعبير والإعلام التي ما فتئ باس ينتقد تركيا ورئيسها أردوغان بشأنها متهماً إياه بإسكات الصحافة وتكميم الأفواه، فقد حظرت السفارة الأمريكية بأنقرة بعض وسائل الإعلام والصحف التركية من دخول السفارة في المناسبات العامة، فضلاً عن إلغاء السفارة

نفسها دعوة لمأدبة عشاء كانت موجهة إلى كاتبة صحفية لدى صحيفة صباح التركية، لقيام الصحيفة المذكورة بنشر خبر عن علاقات باس المشبوهة خلال فترة أدائه مهامه.

أما آخر التصريحات المتسببة فى ردود أفعال في تركيا، فهي ما قاله جون باس أن تنظيم داعش لم ينفذ هجمات في تركيا منذ تسعة أشهر ونصف الشهر وذلك ليس نابعاً من عدم رغبة التنظيم في مهاجمتها، بل لعدم تمكنه من ذلك بفضل التعاون الوثيق بين حكومتي واشنطن وأنقرة وبقية الحكومات وأعادت تصريحات باس هذه إلى الأذهان تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال حملته للانتخابات الرئاسية، حين اتهم آنذاك الرئيس السابق باراك أوباما ووزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، بأنهما من صنعا تنظيم داعش ، مما اعتبره مراقبون أتراك أنه بمثابة تهديد مبطّن كل هذا والمزيد من التصريحات والتصرفات المثيرة والغريبة من قبل جون باس تؤكد على أن فترة مهامه في أنقرة لم تكن فترة عادية لسفير عادي، بل كانت مليئة بالجدل والتوترات، ويبدو أنها ستنتهي وستبقى كذلك في صفحات تاريخ العلاقات التركية – الأمريكية.

أين وصلت العلاقات التركية الأمريكية؟

لا تزال العلاقات التركية الأمريكية في حالة توتر، والسبب الرئيس في ذلك هو الموقف الأمريكي، الذي يتجاهل بإصرار وتكرار سماع وجهة

النظر التركية لمعالجة العديد من نقاط الخلاف الثنائية بينهما، ومعالجة العديد من أزمات المنطقة، وفي مقدمتها الأزمة السورية والعراقية وترجيح الإدارة الأمريكية أن تكون علاقاتها أقوى مع حلفاء آخرين، أو ان يكون تنسيقها أكبر مع دول أخرى، أو أن تراهن على أن تكون مصالحها مع أطراف أخرى غير الحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية، على الرغم من المساعي الجادة للحكومة التركية في أن تقلل من درجة الخلاف مع أمريكا، فقد جاءت الذكرى الـ٧٩ لوفاة أتاتورك، ورئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم في أمريكا، وصرح أثناء مشاركته في هذه الذكرى في مقر القنصلية التركية في نيويورك: بأن المشاكل التي تواجهها بلاده مع الولايات المتحدة الأمريكية مؤقتة وأشار يلدريم: إلى وجود علاقات قوية ودائمة وشاملة مستندة إلى مصالح وقيم مشتركة بين تركيا والولايات المتحدة وأكد على أن عدم الاستقرار المتزايد، اليوم، جراء التطورات السلبية على المجالين الإقليمي والعالمي، جعلت من تلك العلاقات أكثر أهمية من أي وقت مضى، معللا بعض المشاكل التي تواجهها تركيا بقوله: إننا نقف ضد كل الظلم، ونحتضن كافة المظلومين، وندفع أثمانا باهظة باسم الإنسانية من أجل السلام الإقليمي والعالمي، ونفتح منازلنا للملايين الذين هُجّروا من أوطانهم، ونتقاسم معهم لقمة العيش ولفت إلى أن بلاده تحتل المرتبة الخامسة أوروبيا باقتصادها القوي، وتصريحات رئيس الوزراء التركي

السياسية كانت قبل ذلك بيومين، حيث قال يلدرم في مؤتمر إعلامي في واشنطن: ليس من الصواب القول إن علاقاتنا مع أمريكا ممتازة، لدينا مشاكل حقيقية، وسنبلغ نظراءنا بأنه ينبغي أن تبقى تلك المشاكل في الماضي، وعلينا التركيز على المستقبل وهذه المواقف التركية تظهر أن توتر العلاقات التركية الامريكية ليست سياسة تركية، ولا قرارا اتخذته الحكومة التركية، ولا أن الشعب التركي يريد ذلك الخلاف، فمنذ تأسيس النظام الجمهوري في تركيا عام ١٩٢٣ وقبله بسنوات كانت تطلعات الشعب التركي إلى تحسين العلاقات مع أمريكا، فمنذ عام ١٩١٨ ونهاية الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية في الحرب، كانت هناك آمال أن تدخل تركيا تحت الوصاية الأمريكية بدل الوصاية الأوروبية بعد الهزيمة، وقد شجعهم على ذلك أن الرؤساء الأمريكيون في ذلك الوقت أعطوا العلاقات التركية الأمريكية أهمية كبيرة، وتوثقت العلاقات بينهما منذ انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو) عام ١٩٥٢، وقامت أمريكا باعتماد الجيش التركي الدرع الواقي الأول في مواجهة حلف وارسو، أيام الحرب الباردة لعقود متواصلة، وقد وضع الجيش الأمريكي قنابله الذرية في القواعد العسكرية في تركيا، ولكن الموانع التي حالت دون توثيق علاقات تركيا بأمريكا في بداية القرن الماضي وباعدت بينهما هي نفسها اليوم، وهي التدخلات الأوروبية في تشكيل الرؤية الأمريكية حول تركيا وليس العكس، فالسياسات الأوروبية تحاول إبعاد

امريكا عن تركيا، وأمريكا للأسف تستمع لذلك، ولم تستقل في سياساتها مع تركيا إطلاقاً، وبقيت رهن تصورات أوروبا، وتحت تأثير السياسات الألمانية والبريطانية والفرنسية، ولا يقتصر الأمر عليها، فهناك تأثير السياسة الروسية أيضاً، فالتقارب الأمريكي الروسي غالباً ما يكون على حساب العلاقات مع تركيا، لكلا الدولتين روسيا وأمريكا، والعكس صحيح أيضاً

إن تحسين العلاقات التركية الروسية في الغالب هو مؤشر على سوء العلاقات التركية مع الدول الغربية، وإن لم تتم إثارته إعلامياً وسياسيا في أوروبا إلا مؤخراً، لأن السياسات الأوروبية تفضل العمل بهدوء ومن دون ضجيج، ولكنها تنعكس بصورة أكثر صخباً من قبل السياسيين الأمريكيين، فكل التصريحات الأمريكية المعادية لتركيا في السنوات القليلة الماضية هي انعكاس لمواقف أوروبية بالدرجة الأولى، وصهيونية بالدرجة الثانية، حتى إن قرار الانقلاب العسكري في يوليو ٢٠١٦ في تركيا، كان قرار الموافقة على الشروع فى تنفيذه في أوروبا أولاً، واضطرت أمريكا على مجاراته تحت ضغوط أوروبية في القمة الأمريكية الأوروبية أواخر عام ٢٠١٥، بإقرار الرئيس الأمريكي أوباما بأن الانتخابات الديمقراطية قد تفرز أحزابا ديكتاتورية وأيديولوجية في بعض البلدان، وهذا لا يعني أنها أصبحت دولاً ديمقراطية بالمقاييس الغربية، لذا قد يكون مفتاح الخلاف التركي الأمريكي حول انقلاب يوليو

٢٠١٦ ونتائجه المأساوية، مفتاح حله في أوروبا وليس في أمريكا فقط، وكذلك تحقيق المطالب التركية، بتسليم زعيم الانقلاب فتح الله جولن، لا بد أن تبدأ الموافقة من اوروبا أولاً وليس من امريكا، فالعقل المدبر للخلاف التركي الأمريكي في اوروبا وأدوات التنفيذ بعضها في أمريكا وبعضها الآخر في تركيا وفي غيرها إن من وضع الجمهورية تحت شروط الهدنة الأولى ومعاهدة سيفر ومعاهدة لوزان قبل قرن كامل هو الدول الأوروبية، وهي التي تعتبر نفسها صاحبة الحق الدولي الاستعماري فى إدارة شؤون الجمهورية التركية السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، ولا يحق للحكومات التركية ولا أحزابها السياسية في السلطة، أو في المعارضة إدارة تركيا بحرية، ولذلك إذا لم تجد هذه الدول قدرة على إدارة شؤون تركيا من الداخل عبر أدواتها فإنها تلجأ إلى ادوات خارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، طالبة منها مساعدتها لإعادة تركيا إلى الحضن الأوروبي، بحسب شروط الهدنة في سيفر ولوزان وما بعدها من اتفاقيات استعلائية، لأن العقلية الأوروبية تعتبر نفسها انتصرت على الأتراك انتصاراً تاريخياً نهائياً، ولا تقبل إعادة النظر فيه من جديد، ولا تسمح للأتراك مهما كانت أنظمتهم السياسية أو هويتهم الحزبية السياسية بإعادة الشعب التركي لامتلاك قراره السياسي ولا قراره الاقتصادي، ومن باب أولى منعه من التصنيع المدني والعسكري، الذي يمكن تركيا من الوقوف على قدميها ومن هنا

كانت تركيا بحاجة إلى سياسة أمريكية مستقلة عن التبعية للسياسات الأوروبية نحو تركيا منذ وقت طويل، فأمريكا كانت في غنى عن دعم الانقلاب العسكري الأخير، فهي كما ساعدت الأوروبيين في أول انقلاب عسكري في تركيا عام ١٩٦٠ على حكومة عدنان مندريس، فقد ساعدتها على انقلاب يوليو ٢٠١٦ أيضاً، ومن المفارقات العجيبة أن حجة الانقلاب الأول عام ١٩٦٠ هي ذهاب رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس للاستدانة من الاتحاد السوفييتي مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لأسباب اقتصادية، بعد أن رفضت أمريكا والدول الأوروبية منحه إياه، لذا فإن السياسة التركية تجد نفسها في السنوات الأخيرة بحاجة إلى حليف جديد، وتوثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية مع روسيا وغيرها، لأن إغلاق باب الانضمام للاتحاد الأوروبي لن يبقى مقبولاً لأكثر من ستة عقود، وإن كان خياراً استراتيجياً لتركيا حتى الآن، وهي تعلم أي الحكومة التركية أن ذلك يغضب الأوروبيين والأمريكيين، ولكن ما العمل إذا كانت السياسات الأوروبية رهينة عقلية بداية القرن العشرين وشروط اخضاع الدولة العثمانية أولاً، وإخضاع الجمهورية التركية ثانياً إلى الأبد، وجاءت السياسة الأمريكية اليمينية لتحمل المهمة من عقول الدول الأوروبية الاستعمارية مع تركيا، من خلال نظريات صدام الحضارات والعولمة، وإنهاء التاريخ على انتصار الرأسمالية الغربية، وتبني أمريكا لقيادة الحروب الصليبية على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن

في احتلاله لأفغانستان والعراق، وتدمير سوريا وليبيا واليمن وغيرها وما بعدها، ومنها مشاريع تقسيم الجزيرة العربية في السنوات المقبلة، ما لم يتدارك المسلمون أمرهم، وينهون خلافاتهم من دون حروب مدمرة بين قومياتهم العربية والتركية والإيرانية والكردية، ولا غيرها ولقد وصلت أمريكا باتباعها للسياسات الأوروبية الاستعمارية إلى مشارف الانهيار، فهي لن تنجو من حروبها التي حملت رايتها نيابة عن الأوروبيين الحاقدين على البشرية، وتظن أن اشعال الحروب بعيدة عن أراضيها سوف ينقذها منها، ومع ذلك فقد قتلت آلاف الجنود من شعبها، وخسرت مئات المليارات من أموالها، فدخلت أمريكا في انهيارات اقتصادية متوالية، وتسببت في انهيار سمعتها وهيبتها كدولة مبشرة بالحرية، وهي اليوم أمام انهيار اجتماعي عنصري، وتفكك ولاياتها بانتظار موعده التاريخي، فأصبحت أمريكا ضحية حروب تشعلها ولا تعرف نهايتها ولا خلاصها هي منها، وهي اليوم بحاجة إلى أن تسمع من غير الأوروبيين طريق نجاتها وخلاصها، فهل تقبل بعد كل هذه الخسائر وجهة النظر التركية للسلام الاقليمي والدولي؟ .